



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

The effect of public spending policy on inflation in Algeria during the period (1990-2017)

محمد عرابي،^{1*} Mohamed Orabi، m.orabi@univ-djelfa.dz

محمد الطاهر قادري،² Mohamed Taher Kadri، m.kadri@univ-djelfa.dz

¹ طالب دكتوراه، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية، جامعة الجلفة (الجزائر)

² أستاذ التعليم العالي، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/05/22

تاريخ الإرسال: 2020/02/12

الكلمات المفتاحية

ملخص

يدرس هذا البحث تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2017، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر، باستعمال علاقات التكامل المشترك في المدى القصير والطويل خلال هذه الفترة وذلك باستخدام المنهج التحليلي القياسي، ومن خلال ثلاث محاور توصلنا في هذا البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم إضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين كلا المتغيرتين في الجزائر لكنها ظرفية، مما يتطلب القيام بتفعيل السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية وإمكانية التكامل مع السياسة المالية لتحقيق هدف استقرار الأسعار.

تصنيف JEL: E62 ؛ J38 ؛ E31 ؛ P24

Abstract

Keywords

This research examines the impact of the public expending policy on unemployment in Algeria during the period 1990-2017, which has been based on the analysis of the series time for study variables and provide the appropriate econometric modelling of the economic relationship between public spending and inflation rate in Algeria, Through the use of the econometric analytical approach, and through three axes, the short-and long-term co-integration relationships during this period in this research, we have achieved several outcomes, the most important of which is a causal relationship between public spending and inflation, as well as a cointegration relation between this two variables in Algeria but is circumstantial, Which requires the activation of other economic policies such as monetary policy and the possibility of integration with fiscal policy to achieve the goal of price stability.

fiscal policy ;
public
spending;
inflation;
cointegration;
causalite.
relationship.,

JEL Classification Codes : E62; J38; E31; P24

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: m.orabi@univ-djelfa.dz

إ.مقدمة

تحتل السياسات الاقتصادية الكلية جانبا مهما في الحياة الاقتصادية لكل الدول، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بجودة هذه السياسات وتكيفها مع المستجدات الاقتصادية العالمية، ولهذا نجد أن هذه السياسات تبرز بشكل كبير عند وقوع الاقتصاد في حالة ركود أو بالأحرى عند وقوع الأزمات الاقتصادية الدورية التي تتطلب حقا جديدا من أجل تفعيل الطلب الكلي وبالتالي بعث النشاط الاقتصادي من جديد، لهذا نجد أن الحكومات في كل الدول تحرص على تبني سياسات اقتصادية كفؤة لما لها من دور في تحقيق أهدافها، ومن جهة أخرى تختلف كفاءة هذه السياسات فيما بينها، وعلى سبيل المثال نجد السياسات المالية التي تعد من أبرز السياسات التي ظهرت كسياسة فاعلة خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، والذي كان للاقتصادي جون مينارد كينز الدور الفاعل في تجسيدها من أجل التخلص من الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة عن طريق ضرورة التدخل في النشاط الاقتصادي، ومن بين الأدوات التي دعا كينز إلى استخدامها هي أداة الإنفاق العام لما لها أثر في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، ومن بين هذه الأهداف تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، الذي يعتبر أحد أهداف المربع السحري لكالدور، والذي تولي له الحكومات الجانب الأكبر من الأهمية لما له من آثار وخيمة على الأداء الاقتصادي ككل.

1- إشكالية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع سياسة الانفاق في الجزائر؟

- ما واقع التضخم في الجزائر؟

- ما دور الانفاق العام في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة: نتناول ثلاث فرضيات أساسية كما يلي:

- **الفرضية 01 :** تتميز سلسلتي الانفاق العام والتضخم بالاستقرار في المستوى الأصلي ؛

- **الفرضية 02:** وجود علاقة سببية بين الانفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر؛

- **الفرضية 03 :** وجود علاقة تكامل متزامن بين الانفاق العام و معدل التضخم في الجزائر .

3- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث باستنتاج نموذج قياسي يُّستخدم لتحديد العلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر، وذلك باستخدام منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على استخدام علاقات التكامل المتزامن وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرتي الانفاق العام ومعدل التضخم ومن ثم إيجاد معلمات نموذج شعاع تصحيح الخطأ.

4- أهداف البحث : يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- التعرف على المفاهيم الأساسية حول سياسة الانفاق العام وتطورها في الجزائر؛

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتضخم وتطورها في الجزائر؛

- الكشف القياسي لتأثير سياسة الانفاق العام على التضخم في الجزائر؛

- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه التأثير، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و الشركاء في التنمية لإيجاد حلول عملية لمشكلة عدم استقرار الأسعار في الجزائر.

5- منهجية البحث : استخدام المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذا البحث من خلال الاطلاع على عديد المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت استخدام نماذج القياسية في تحليل السلاسل الزمنية، ومن تم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية لكل من الإنفاق العام و معدل البطالة، و تم التحليل عليها باستخدام برنامج Eviews8.

الدراسات في تحليلنا للتغيرات التي تحدث في التضخم بتطبيق أداة الإنفاق العام، ونستخدم في ذلك أدوات الاقتصاد القياسي التي استندت إليه هذه الدراسات السابقة.

II. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1. تحليل تطور سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) : مفهوم سياسة الإنفاق العام :

كانت السياسة المالية واد في معناها الأصلي كلاً من المالية العامة و ميزانية الدولة، وتَعَزَّز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للدروفيسور Alain HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم رَكَز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمن توازنها، ونظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ القرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب (دراوسي، 2006، ص02) وعلى هذا الأساس فإن التعاريف الخاصة بالسياسة المالية غير محددة نظراً للكثير من الاعتبارات التي تتعلق بالوظائف والأهداف المراد تحقيقها.

واشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية FISC وتعني حافظة النقود أو الخزنة (لحاج، 1999، ص208)، كما تُعرَّف على أنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني و المجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة (الوادي، 2000، ص191).

ويُعرَّف الإنفاق العام على أنه تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يُمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (محرزي، 2015، ص55)، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأنه مبلغ نقدي يُنفق لهدف تحقيق منفعة عامة، ويتم إنفاقه من طرف شخص عام.

ب. أهداف سياسة الإنفاق العام :

تسعى السياسة المالية عن طريق سياسة الإنفاق العام كغيرها من السياسات الاقتصادية الى تحقيق جملة من الأهداف رغم اختلافها من دولة الى أخرى، وتتمحور هذه الأهداف في النقاط التالية (بلعوز، 2006، ص100):

- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية؛
- ✓ التقليل من التفاوت في الدخل عن طريق الضرائب التصاعدية؛
- ✓ استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم؛
- ✓ التنويع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد.

وعلى هذا الأساس فإن السياسة المالية تشترك مع السياسة النقدية في كثير من الأهداف من خلال ضبط مستوى الاستخدام وتدعيم الطلب الكلي حسب الوضعية الاقتصادية السائدة.

2. تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)

شهدت النفقات العامة في الجزائر عدة تحولات بداية من الستينيات من القرن الماضي، وكانت هذه التحولات مرتبطة بشكل كبير بالتحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي سنة 1965، والتي رافقها عدة ثورات في المجال الصناعي والزراعي ومع ما شهدته أواخر ثمانينيات القرن العشرين، من أزمة اقتصادية نتيجة انهيار أسعار النفط كان بداية التوجه الدولة نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، من أجل التوجه الفعلي لاقتصاد السوق وتبني سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث توجهت الدولة نحو تقييد والتوسع في الانفاق العام وهو النموذج الذي اعتمده بارو من خلال تأثير النشاطات الحكومية المتمثلة في الانفاق على البنى التحتية في دعم النمو الاقتصادي، وإبراز أهم التحولات التي شهدتها النفقات العامة يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (01) كما يلي:

جدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2017-1990)

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام	معدل تطور النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام	معدل تطور النفقات العامة
1990	136.5	24.1	/	2005	2052	27.8	8,4
1991	212.1	25.5	65,1	2006	2453	28.2	19,5
1992	420.1	40.3	95,1	2007	3108.5	33.5	26,7
1993	476.1	40.1	26,4	2008	4191	38.6	34,4
1994	566.3	38.7	18,2	2009	4246.3	38.7	1,6
1995	759.6	37.2	27,5	2010	4944.66	41.1	5,1
1996	724.6	28.8	23	2011	5853.56	40.8	31
1997	845.1	30.1	16,6	2012	7169.89	45.1	20,5
1998	876	30.5	3,6	2013	6514.1	39.1	13,6
1999	961.7	29.5	9,8	2014	6995.7	39.5	,57
2000	1178.1	28.3	22,5	2015	7656.3	52.8	4,9
2001	1321	31.2	12,1	2016	7297.5	39.1	-4,7
2002	1550.6	34.9	17,3	2017	7389.3	41.9	1,3

				13,9	33.1	1752.7	2003
				7,1	30.4	1891.8	2004

المصدر: تقارير المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، 2011، 2017

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن النفقات العامة في الفترة (1990-1999) شهدت ارتفاعا تدريجيا ولكنه بوتيرة متباطئة، حيث انتقلت من 139.5 مليار دج سنة 1990 إلى 212.1 مليار دج سنة 1992، أي ارتفعت بمعدل 65.1 بالمئة، لتواصل ارتفاعها المستمر في سنة 1993 لتصل 476.1 مليار دج أي بارتفاع قدره 95.1 بالمئة، لتصل إلى 759.61 مليار دج سنة 1995، وبالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام فقد شكلت النفقات العامة سنة 1990 ما نسبته 24.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام لترتفع هذه النسبة تدريجيا إلى 40.3 بالمئة سنة 1993، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى برامج الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 حيث كان لها الحظ الأكبر من النفقات وهو ما يفسر الارتفاع المضطرب في نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، حيث بلغت نفقات التسيير 88.1 مليار دج سنة 1990 لترتفع بعدها إلى 153.8 مليار دج أي بزيادة 75 بالمئة عن السنة السابقة لتواصل بعدها الارتفاع التدريجي إلى غاية 1995 التي شهدت فيه النفقات العامة قيمة عظمى بلغت 473.6 مليار دج، فيما شهدت نفقات التجهيز ارتفاع بطيء إلى غاية 1995، حيث ارتفعت من 47.7 مليار دج سنة 1990 إلى 285.9 مليار دج، أي ارتفاع بست مرات خلال خمس سنوك، وعلى هذا الأساس فإن هيكل نفقات التسيير والتجهيز يوضح سيطرة نفقات التسيير على مجمل النفقات العامة خلال الفترة التي شهدت الإصلاحات الاقتصادية بشكلها الأولي، حيث نلاحظ أن نفقات التسيير تشكل أكثر من 70 بالمئة من النفقات العامة الإجمالية، ويمكن تفسير ذلك إلى قيام الحكومة بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه التقليل من نفقات التجهيز من خلال تخفيض الانفاق الاستثماري وتخفيض الدين العمومي وتسديد المديونية وزيادة دفع الأجور، إضافة إلى تحمل الدولة للمهام الرئيسية المخولة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وتلبية حاجيات القطاعات الحساسة كالـتعليم والصحة... الخ.

وفي سنة 1996، شهدت النفقات العامة أيضا انخفاضا مقارنة بسنة بالسنة السابقة، حيث بلغت 724.6 مليار دينار، لتبدأ بعدها في الارتفاع التدريجي بداية من سنة 1997 حيث بلغت 845.2 دج أي بارتفاع طفيف قدره 16.6 بالمئة عن السنة السابقة، لتستمر في الارتفاع بوتيرة بطيئة إلى غاية سنة 2000، حيث بلغت 875.7 مليار دينار سنة 1998 أي بارتفاع قدره 4 بالمئة لتصل إلى قيمة إجمالية قدرها 1178.1 دينار جزائري، بمعنى أنه خلال الفترة 1995 إلى 2000 لم يشهد توسعا كبيرا في النفقات العامة عكس السنوات السابقة حيث كان الارتفاع بوتيرة متناقصة، ويبرر ذلك إلى قيام الحكومة بحزمة الإصلاحات الثانية المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي الذي كان يقتضي الترشيد في النفقات العامة حسب توجيهات الصندوق الدولي، ومن جهة أخرى شهدت نسبة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام انخفاضا مستمرا بداية من سنة 1994 حيث انخفضت مقارنة ب سنة 40.1 بالمئة مقارنة بسنة 1993 لتتنخفض بعدها إلى 38.7 بالمئة سنة 1995 لتسجل أدنى نسبة لها سنة 1999 بنسبة قدرها 29.5 بالمئة من الناتج الداخلي الاجمالي، وهو ما يعكس التزامات الحكومة فيما يخص تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف الصندوق النقد الدولي والذي يشترط تقليص النفقات العامة.

أما بالنسبة للفترة (2000-2015)، وهي مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (البرنامج الخماسي للتنمية

2010-2014)، حيث حققت النفقات العامة الإجمالية زياداً معتبرة انتقلت من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 8753.7 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة قدرها 7575.6 مليار دينار ما يمثل سبعة أضعاف، وترجع أساساً هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى التوسع في الإنفاق العام من خلال ضخ أموال ضخمة لتمويل برامج التنمية.

أما في 2017، استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبياً، إذ لم ترتفع سوى بـ 1.3 بالمئة، مقابل تراجع بـ 4.7 بالمئة في 2017. من حيث المبلغ، استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دينار، مقابل 7297.5 مليار دينار في 2016. نتج هذا الارتفاع الطفيف، بصفة كاملة، عن الزيادة في النفقات الجارية بـ 3.8 بالمئة، على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال بـ 3.0 بالمئة. ونسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي، انخفضت النفقات الكلية في سنة 2017 إلى 39.1 بالمئة مقابل 41.9 بالمئة في سنة 2017. بالمثل، عرفت النفقات الكلية نسبةً إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات انخفاضاً، لتبلغ 48.3 بالمئة، مقابل 50.7 بالمئة في 2017 (بنك الجزائر، 2017، ص59).

3. الإطار نظري وتحليلي لتطور التضخم في الجزائر

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية الأولى، فمثلاً الكلاسيك يرون أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة حقيقية باعتبار أن دور النقود في الفكر الكلاسيكي وسيلة للتبادل فقط وأن العوامل النقدية ليس لها تأثير على التضخم لكن بعد أزمة الكساد العالمي 1929، بدأت تتلاشى أفكار الكلاسيك لعدم استطاعتهم احتواء الأزمة وبدأت أفكار الاقتصاديين مثل كينز ثم بعدها فريدمان تتعالى ونادوا بإعادة الاعتبار للنقود باعتبارها كأى سلعة أخرى تخضع لقانون الطلب والعرض ومن خلال هذه الأفكار اعتبروا أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية بحتة وأن التغير بين كمية النقود ومعدل التضخم هي علاقة طردية وذات ارتباط قوي جداً.

أ. تعريف التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ويمكن إيجاز أهم هذه التعاريف كما يلي:

تعريف 01: يعرفه صبحي تادرس قريصة على أنه هو الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار الناتج عن الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد (قريصة، 1984، ص231).

تعريف 02: يعرفه إميل جام على أنه وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض في الطلب (النقدي) عن قدرة العرض (شيحة، 1996، ص812-813).

تعريف 03: كما يعرفه بول سامويلسون على أنه هو النسبة المئوية للارتفاع السنوي للمستوى العام للأسعار (سامويلسون و هاوس، 2006، ص779).

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن معظمها تتفق على أن ظاهرة التضخم تتجلى أساساً في مستوى العام للأسعار وهذا يعود سببه بشكل أساسي لتغير في قيمة النقد ويرى صبحي تادرس قريصة أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار،

كما يتفق أغلب الاقتصاديين كفيريدمان وهيكس على أن التغيير في كمية النقود هو المسبب الأساسي في تغييرات معدلات التضخم.

ب. أنواع التضخم

تتعدد كثيرا أنواع التضخم ويمكن إجمالها في ما يلي:

✓ التضخم الزاحف

يطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئا وفي صور 2%، وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا، وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمرا عاديا وهذا ما جعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لأن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو (متولي، 2006، ص 207).

✓ التضخم المكبوت

هو نتيجة سياسة تضعها الدولة وتهدف من ورائها إلى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة فيظهر الاستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجة الرقابة يظهر بصورة سريعة ومفاجئة معدلات تصل إلى 50% مثلا أو أكثر فتؤدي بشكل مفاجئ لظهور الفقر المدقع والغنى الفاحش (كنعان، 2012، ص 209).

✓ التضخم الجامح

يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب والأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة وحدة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلي عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة والتبادل، وتضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع النشاط الاقتصادي (مندور، 2004).

4. تحليل ووصف تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

شهدت معدلات التضخم هي أيضا تحولات كبيرة خلال فترة الدراسة خاصة في فترة التسعينيات، حيث كان انعكاس الإصلاحات الاقتصادية بليغا على معدلات التضخم، ويمكن إجمالاً توضيح التطورات المختلفة لمعدلات التضخم في الجزائر في الشكل رقم (4-5) كما يلي :

شكل رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2017)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات التضخم شهدت في ذات الفترة ارتفاعا كبيرا وصلت إلى حدود 32 بالمئة في سنة 1992، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية وعجز الميزانية، وكذلك يرجع سبب هذا التضخم لتغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار على عدة مراحل خلال سنوات التسعينيات، كما ويرجع هذا الارتفاع بشكل مباشر إلى سياسة تحرير الأسعار ابتداءً من سنة 1990، فقد تم تمويل هذه الاختلالات من خلال الإصدار النقدي، ثم شهدت معدلات التضخم تحسنا ملموسا قبل الإصلاح لتتخفف إلى 18.7 بالمئة سنة 1996، ثم انخفض معدل التضخم إلى 5.7 بالمئة، ويعزى هذا الانخفاض إلى الإجراءات الصارمة التي وضعتها السلطات النقدية، من أجل تخفيض مستويات التضخم المرتفعة التي شهدتها الفترة 1990 إلى 1993 كتخفيض سعر الصرف وتحسين المنافسة بين السلع، إضافة إلى الإصلاح المتمثل في السياسة المالية والنقدية المتبعة والمتمثلة في زيادة الإيرادات وتقلص النفقات عن طريق رفع دعم الأسعار والتحكم في الإصدار النقدي و تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة، هذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تقليص معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة وصل إلى حدود 0.3 بالمئة في سنة 2000، لتشهد بعد ذلك معدلات التضخم مستويات مقبولة إلى غاية 2012 حيث وصلت إلى 8.9 بالمئة ويرجع ذلك إلى زيادة الأسعار في السلع الغذائية والمصنعة الناجمة عن الزيادة في السيولة بسبب التوسع في الإنفاق العام (زيادة الأجور)، لتتخفف مجددا إلى 3.3 بالمئة في 2013 و 5.5 بالمئة سنة 2015، ويعود ذلك إلى الإجراءات المضادة للبنك المركزي لامتناس السيولة بداية من الأشهر الأولى من سنة 2013، إضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، بسبب انخفاض تباطؤ النمو وانخفاض في الطلب العالمي، فيما ارتفعت معدلات التضخم مجددا سنتي 2016 و 2017 لتصل إلى 6.1 و 5.9 على التوالي ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة التخفيض الإداري للدينار من أجل كبح الواردات.

5. الدراسات السابقة:

نقدم الدراسات التالية.

- ✓ دراسة وجدي جميلة، بعنوان : السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وهي مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان ، الجزائر؛

تطرق هذه الدراسة لقياس قدرة السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وتمثلت متغيرات الدراسة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، الكتلة النقدية و سعر الصرف، مع الإشارة لمختلف الاختبارات التي تبين إن كان هناك تحقيق لاستقرار الأسعار في المدى الطويل و ذلك عن طريق إتباع نموذج تصحيح الأخطاء، ومن خلال النتائج تبين أنه لا يوجد علاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير و بالتالي عدم وجود علاقة في المدى الطويل، وبالتالي خلص الباحث على أن هناك قدرة ضئيلة للسياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم في الجزائر و ذلك لأن أسباب هذا الأخير ليست نقدية فقط و إنما هي هيكلية و المتمثلة في العوامل الخارجية كالتضخم المستورد.

دراسة مسعود ميهوب، يوسف بركان بعنوان : محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (1990-2014)، مقالة منشورة بمجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، المجلد 09، جامعة الجلفة، الجزائر؛

تناولت هذه الدراسة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة لسيورة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وذلك على اعتبار أن التضخم يعتبر من بين المؤشرات الأساسية المحددة للاستقرار الاقتصادي الكلي، وخلصت الدراسة انطلاقاً من الإطار النظري والدراسات السابقة والنماذج المعتمدة في الدراسة القياسية إلى أن متغيرات النظرية النقدية ونظرية التضخم الناجمة عن دفع التكاليف أساس المتغيرات الداخلية، فيما كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي وحجم الواردات أهم المؤثرات الخارجية.

Mohsen Mehraraa, Mohsen Behzadi Soufianib, Sadeq Rezaeic, The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, STR approach, World Scientific News journal , NO 37 ,2016.

تناولت هذه الورقة البحثية العلاقة غير الخطية بين التضخم والإنفاق الحكومي باستخدام البيانات الفصلية خلال الفترة 1990-2013 في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، باستخدام نموذج الانحدار الانتقالي السلس (Smooth Transition Regression Model). اقترحت النتائج نموذج نظامين يعتمد على المتغيرات: معدل التضخم ومعدل نمو الإنفاق الحكومي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو السيولة، خلصت الدراسة على أنه في ظل نظام الذي يكون فيه تقييد في نمو النقود والسيولة، فإن الإنفاق الحكومي ليس املاً تضخيمياً، أما في النظام التوسعي، تؤدي زيادة عرض النقود إلى تأثيرات أكثر على التضخم وليس على الإنتاج. لذلك يمكن استخدام السياسات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتحفيز الطلب الكلي في النظام المقيد. من خلال استعراض أهم الدراسات التي استطعنا الاطلاع عليها في هذا المجال، لاحظنا أنها تشترك جميعاً في دراسة التأثير على التضخم من خلال متغير تفسيري واحد أو أكثر، حيث بحثت هذه الدراسات عن قياس تأثير الإنفاق العام على التضخم باستخدام الاقتصاد القياسي، وتشترك مع معظم هذه الدراسات في تحليلنا للمتغيرات التي تحدث في التضخم بتطبيق أداة الإنفاق العام، ونستخدم في ذلك أدوات الاقتصاد القياسي التي استندت إليه هذه الدراسات السابقة.

III.دراسة تطبيقية لأثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات التي بإمكانها التأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تحقيقها لأهم الأهداف التقليدية المسطرة، ومن بين هذه الأهداف تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة الكاملة أو بعبارة أخرى تخفيض معدلات البطالة الى المستويات المقبولة، وعلى هذا الأساس فإنه كلما كانت السياسات مرنة وذات فعالية وكفاءة، كلما كانت فعالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل، فالتوسع في الإنفاق العام يساهم في الرفع من مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الاستثمار وبالتالي الزيادة في مستوى التشغيل.

وعليه فإن التوسع في الإنفاق العام من شأنه أن يساهم من تخفيض مستويات البطالة والعكس الصحيح، أما في حالة اتباع سياسات انكماشية من شأنه أن يؤثر على النشاط الاقتصادي ومستوى العمالة.

1. متغيرات النموذج

ارتأينا أن تكون متغيرات الدراسة القياسية كما يلي:

✓ (G) : ويمثل متغيرة الانفاق العام

✓ (INF) : ويمثل متغيرة معدل التضخم.

من أجل دراسة تأثير سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم، قمنا بإدخال اللوغاريتم العشري على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحدات المتغيرات وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تخض المرحلة الأولى دراسة خصائص السلاسل الزمنية، وذلك من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) وديكي فولر المطور (ADF).

أ. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلتين LG و LINF مستقرة أم لا، نستخدم اختبار الجذر الأحادي (ADF) عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) كما يلي:

جدول رقم (02): نتائج اختبارات ديكي فولر الموسعة (ADF)

القيمة المجدولة عند مستوى 5%	LINF	LG		
-3.61	1.77-	3.58-	(6)	السلسلة الأصلية
-2.73	-1.48	-3.61	(5)	
-1.95	-1.36	4.07	(4)	
-3.61	-5.28	4.45-	(6)	سلسلة الفروق الأولى
-2.73	-5.31	3.94-	(5)	
-1.95	-5.28	2.49-	(4)	
	I(1)	I(1)	درجة التكامل	

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام مخرجات Eviews 0.8

نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي في كل من سلسلة معدل التضخم وسلسلة الانفاق العام أي أن السلاسل غير مستقرة، ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى والذي يوضحه الجدول السابق، حيث نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أكبر بالقيمة المطلقة من

القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في جميع سلاسل الدراسة وبالتالي هي مستقرة من الدرجة الأولى.

بما أن السلاسل LG و $LINF$ غير مستقرة في المستوى الأصلي ومستقرة في المستوى الأول من نفس الدرجة، هذا يقودنا إلى القيام باختبار علاقة السببية لغرانجر بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر.

3.دراسة اتجاه العلاقات السببية لغرانجر

لاختبار العلاقة السببية لغرانجر، لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج $VAR(p)$ للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Schwarz حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Schwarz ومن خلال برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (03): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

درجات التأخر	1	2	3
Akaike	1.34	1.36	1.25
Schwarz	1.53	1.76	1.84
HQ	1.39	1.47	1.41

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=3$ والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشر Akaike و $P=1$ كأدنى ويتم قيمة لمؤشر Schwarz، على أساسها الاختيار بين القيمتين وفق مؤشر HQ الذي يأخذ $P=1$ كأدنى قيمة له، وعلى هذا الأساس فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=1$.

بعد القيام بإيجاد عدد الفجوات والتي تساوي $P=1$ نقوم باختبار السببية لغرانجر الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار السببية لغرانجر

الملاحظة	Prop	F-statistic	الفرضيات
وجود علاقة سببية من الانفاق العام اتجاه التضخم	0.6341	60.232	DLG لا يسبب DLINF
	0.0024	11.67	DLG لا يسبب DLINF

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام مخرجات Eviews 8

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة Prob de F-Stastic أكبر من 0.05 في الحالة الثانية، والذي تتمثل في وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الانفاق العام ومعدل التضخم، حيث نلاحظ أن $(0.0024 < 0.05)$ ، أي أن التغيير في الانفاق العام يسبب التغيير في معدلات التضخم في المدى القصير.

4. اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (Johansen Test) :

جاءت نتائج اختبار جوهانسون في الجدول التالي:

جدول رقم (05) : نتائج اختبار جوهانسون

Prop	احصائية $\lambda trace$		القيمة الذاتية	الفرضيات
	القيمة الحرجة عند %5	القيمة المحسوبة		
0.0200	15.89210	18.36543	0.506564	None
0.4088	9.164546	4.022702	0.143344	At most 1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، لأن قيمة الأثر أكبر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الأجل الطويل. 5. تقدير نموذج Ecm: بعد أن تأكدنا من أن السلسلتين مستقرتان من نفس الدرجة (من الدرجة الأولى) وبعد تأكدنا من وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، نحاول أن نمذج العلاقة التوازنية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

أ. تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل

باستعمال برنامج Eviews تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$LINF = -0.427*LG + 4.90$$

$$(2.65-) \quad (4.04)$$

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيوننت المحسوبة (t_c)

من خلال المعادلة أعلاه، نلاحظ من تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أنها جاءت غير مطابقة للنظرية الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد الجزائري، حيث نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم، ويفسر ذلك على أن مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر لا يخضع للنظريات الاقتصادية التي يمكن على أساسها تفسير العلاقة في المدى الطويل، إضافة إلى ذلك إلى أن زيادة في الإنفاق العام يتضمن ارتفاع في النفقات الموجهة للدعم والتي على أساسها ينخفض معدل التضخم.

ب. تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير:

باستعمال برنامج Eviews تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، وجاءت نتائج تقدير معادلات نموذج تصحيح

الخطأ في الأجل القصير مبينة في النموذج التالي:

$$D(LINF) = -0.11*(LINF(-1) - 2.65*LG(-1) + 18.33) - 0.45*DLINF(-1) + 2.29*DLG(-1) - 0.42$$

$$[-2.13] \quad [-2.89] \quad [1.265] \quad [-2.62] \quad [2.05]$$

$$FS = 3.91, \quad N = 26, \quad R^2 = 0.34$$

من خلال المعادلة السابقة أعلاه يتضح بأن قوة معامل التحديد (R^2) بلغت 0.11، هذا ما يبين بأن التغيير

الحاصل في المتغيرات المستقلة تفسر التغيير والتقلبات في معدل التضخم بنسبة 11%.

ومن خلال المعادلة أيضا يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (-2.13) ومعنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيوننت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (2.13) وهي أكبر من القيمة المجدولة (2,056)، و هذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير سياسة الانفاق العام على معدل التضخم، أي أنه عند حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل التضخم (1/0.11) سنة حتى يصل الى وضع التوازن في المدى الطويل .

كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة المساوية ل (3,91) أكبر من القيمة المجدولة البالغة (2,56)، وهذا يدل على أن النموذج معنوي إجمالاً، أي احتمال وجود علاقة بين المتغيرة المفسرة و معدل التضخم.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع العكسي بين معدل التضخم و معدل التضخم بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة واحدة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة معدل التضخم تؤدي إلى انخفاضها في السنة المقبلة ب (0.45).

كما وأشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع الطردي بين الانفاق العام في معدل التضخم بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة واحدة)، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من متغيرة الانفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في السنة المقبلة ب (2.29) في السنة التي تليها.

IV. الخلاصة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز التأثير الموجود بين الانفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بالاعتماد على اختبار السببية لغرانجر وأسلوب التكامل المشترك، وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل و القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ولقد دلت نتائج التقدير على عدم استقرار سلسلتي الدراسة على المستوى الأصلي واستقرارها في الفرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهو ما يَدعم عدم صحة الفرضية الأولى، أما اختبار السببية فقد دلت النتائج على وجود علاقة تبادلية بين الانفاق العام ومعدل التضخم وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، كما دل اختبار جوهانسن للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل التضخم على وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى 5%، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثالثة، وبالتالي وجود علاقة طويلة المدى، حيث يتضح من معادلة العلاقة أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل غير مقبولة من الناحية الاقتصادية، فمتغيرة الانفاق العام المفسرة لتغير معدل التضخم أخذت الإشارة السالبة.

ونقترح في هذا البحث جملة من المقترحات تتمثل في ما يلي:

1- اصلاح هيكل الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بمرونة الجهاز الانتاجي، حيث أن البيئة الاقتصادية غير المهيكلة أدت إلى شراهة الاقتصاد الوطني للإنفاق العام دون تحقيق الأهداف المرجوة مما أدى أيضا إلى تسرب الطلب على السلع والخدمات من الخارج.

2- اصلاح الهيكل الجبائي خاصة في مجال الضرائب باعتباره أداة مساهمة في تحقيق استقرار الأسعار ؛

3- التوجيه الكفء لأدوات السياسة المالية بما يساهم في تخفيف العبء على السياسة النقدية خاصة في مجال مكافحة التضخم واستقرار الأسعار .

V. الهوامش والإحالات:

- 1- أحمد محمد مندور. (2004). مقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية. الإسكندرية: منشورات كلية التجارة.
- 2- بنك الجزائر. (2017). التقرير الاقتصادي والنقدي السنوي للجزائر. الجزائر.
- 3- بول سامويلسون، و ويليام نورد هاوس. (2006). الإقتصاد. دار الأهلية.
- 4- سيد متولي. (2006). إقتصاديات النقود والبنوك. عمان: دار الفكر.
- 5- صبحي تادرس قريصة. (1984). النقود والبنوك. بيروت: دار النهضة العربية.
- 6- طارق لحاج. (1999). المالية العامة. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 7- علي كنعان. (2012). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- 8- محمد عباس محرز. (2015). إقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 9- محمود حسين الوادي. (2000). مبادئ المالية العامة. الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- 10- مسعود دراوسي. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى 2004. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر .
- 11- مصطفى رشدي شيحة. (1996). النظريات والسياسات النقدية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 12- ين علي بلعزوز. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية.

الملحق رقم (04)

الملحق رقم (01)

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DLG DLINF
 Exogenous variables:
 Date: 03/14/19 Time: 16:27
 Sample: 1990 2017
 Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-12.11795	NA	0.013144	1.343163	1.539505*	1.33
2	-8.425709	6.153736	0.013560	1.368809	1.761494	1.4
3	-3.088858	8.005276	0.012318*	1.257405*	1.846432	1.4

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (02)

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 03/29/19 Time: 00:20
 Sample: 1990 2017
 Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob > F
DLG does not Granger Cause DLINF	26	0.23263	0.6291
DLINF does not Granger Cause DLG		11.6739	0.0009

الملحق رقم (03)

Vector Error Correction Estimates			Johansen Cointegration Test				
Vector Error Correction Estimates Date: 03/18/19 Time: 19:54 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []			Date: 03/14/19 Time: 19:44 Sample (adjusted): 1992 2017 Included observations: 26 after adjustments Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant) Series: LINF LG Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Cointegrating Eq:	CointEq1		Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
LINF(-1)	1.000000		Hypothesized	Trace	0.05		
LG(-1)	-2.658124 (0.91770) [-2.89651]		No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Pro
C	18.33102		None *	0.506564	22.38813	20.26184	0.0
			At most 1	0.143344	4.022702	9.164546	0.4
Error Correction:	D(LINF)	D(LG)					
CointEq1	-0.110132 (0.05167) [-2.13160]	0.01868 (0.0094) [1.9712]					
D(LINF(-1))	-0.453785 (0.17311) [-2.62135]	0.00798 (0.0317) [0.2514]					
D(LG(-1))	2.299581 (1.11853) [2.05589]	0.07206 (0.2052) [0.3511]					
C	-0.427550 (0.22719) [-1.88192]	0.12583 (0.0416) [3.0190]					
R-squared	0.348026	0.22440					
Adj. R-squared	0.259121	0.11864					
Sum sq. resids	12.56215	0.42280					
S.E. equation	0.755650	0.13863					
F-statistic	3.914561	2.12177					
Log likelihood	-27.43610	16.6539					
Akaike AIC	2.418161	-0.97338					
Schwarz SC	2.611715	-0.77982					
Mean dependent	-0.058942	0.13656					
S.D. dependent	0.877904	0.14766					